الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/9/Add.3
١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
APR 2 2 1986
LIBRARY & DOCUMENTS SECTION

البند ١٠ من جدول الاعمال المؤقت

## الوضع المالي لبرامج اللجنة

## تدابير ضغط النفقات

مذكرة من الأمين العام التنفيذى

86-0508

١- لاشك في ان الوفود تدرك ان الامم المتحدة تواجه في الوقت الحالي أزمة مالية خطيرة نتيجة لتوقف بعض الدول الاعضاء عن تسديد اشتراكاتها المقررة مما ادى الى وجود عجز مباشر في السيولة النقدية في المنظمة. والغرض من هذه المذكرة هو احاطة اعضاء الاسكوا علما بالتدابير التي اتخذها الامين العام لمواجهة الازمة الحالية وباثر هذه التدابير على برامج الاسكوا.

٢- ابلغ الامين العام موظفي المنظمة في تعميم توجيهي مؤرخ في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (ST/SGB/215) أن النقص الخطير في السيولة النقدية (١٠٠ مليون دولار امريكي) قد تطلب اتخاذ الخطوات التالية في المنظمة ككل:

(أ) خفض التكاليف المتعلقة بالسفر والخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة والعمل الاضافي بنسبة ٣٠ في المائة؛

(ب) تأجيل عدد من مشاريع التعديل والصيانة؛

(ج) التقيد الصارم والدقيق بقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الرقابة على الوثائق والحد منها.

٣- وكان من رأي الامين العام، في ذلك الوقت، ان التدابير المذكورة آنفا سيكون لها اقل تأثير بالنسبة لتعطيل البرامج المقررة رغم انها تؤثر على تنفيذ هذه البرامج. والتدابير المتخذة من شأنها تحقيق وفر قدره ١٥ مليون دولار امريكي.

٤- وأعلن الامين العام، في تعميم توجيهي آخر مؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ (ST/SGB/217)، انه قد اصبح من الواضح ان الحالة المالية لم يطرأ عليها تحسن وان التدابير التي سبق اتخاذها ليست كافية. ولذلك فقد تقرر اتخاذ التدابير الاقتصادية التالية وتنفيذها على الفور:

(أ) تجميد التعيينات؛

(ب) عدم مد خدمة الموظفين الى ما بعد سن ٦٠ سنة؛

(ج) تعليق دفع النصف الثاني من بدل التمثيل الذي يتقاضاه الموظفون من الرتبة مد -٢ والرتب الاعلى؛

(د) خفض مدفوعات العمل الاضافي من الاموال المدرجة في الميزانية بنسبة اخرى قدرها ١٠ في المائة زيادة على الخفض الأول؛

(هـ) تعليق الترقيات لمدة ٦ أشهر؛

(و) تأجيل تنفيذ التعديلات المتعلقة بتكاليف المعيشة في مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة بها في مقار العمل الثمانية؛

(ز) اتخاذ عدد من الاجراءات المتعلقة بتحقيق وفورات واجراء تعديلات داخل المنظمة.

ومن شأن هذه الخطوات تحقيق وفورات اخرى تزيد عن ١٥ مليون دولار امريكي؛ مما يجعل اجمالي الوفورات لعام ١٩٨٦ حوالي ٣٠ مليون دولار امريكي.

٥- وطلب الامين العام ان تنعقد الدورة الاربعون للجمعية العامة من جديد لمناقشة الحالة المالية والموافقة على التدابير الاخرى الواسعة النطاق التي يدعو الامر الى اتخاذها، كما هو واضح، لمواجهة العجز البالغ ٧٠ مليون دولار امريكي سواء بتوفير اموال تكميلية أو بتأجيل بعض البرامج أو بالاجراءين معا.

٦- وكي يقترح الامين العام تأجيل بعض البرامج فإنه طلب من جميع ادارات ومكاتب الامم المتحدة ان تبين افضل طريقة يمكن بها توفير ما نسبته ١٠ في المائة من مصروفاتها المعتمدة في الميزانية.

٧- واستجابة لطلب الامين العام، اقترح تأجيل الأنشطة التالية الواردة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ فيما يخص الاسكوا:

(أ) عنصر البرنامج ١/٢ تحت برنامج الاغذية والزراعة؛
(ب) عنصرا البرنامج ١/٢ و ١/٣ تحت برنامج القضايا والسياسات الانمائية؛
(ج) عنصر البرنامج ٢/٣ تحت برنامج التنمية الصناعية؛
(د) عنصرا البرنامج ٢/١ و ١/٢ تحت برنامج السكان؛
(هـ) عنصر البرنامج ١/١ تحت برنامج الادارة العامة والمالية العامة؛
(و) عنصر البرنامج ١/٢ تحت برنامج العلم والتكنولوجيا؛
(ز) عنصرا البرنامج ٥/١ و٥/٢ تحت برنامج النقل والاتصالات؛
(ح) خفض مصروفات برنامج الادارة والخدمات المشتركة بما قيمته ٥٩٠ ٠٠٠ دولار امريكي.

٨- وواضح من التدابير المذكورة اعلاه ان برنامج العمل المقرر لعام ١٩٨٦ سيتأثر تأثرا خطيرا. وبالاضافة الى هذا فان خفض نفقات التشغيل المعتمدة في الميزانية سيعوق الى حد ما عمل الامانة

التنفيذية. وبالنسبة لتنفيذ برنامج العمل المقرر فإن تجميد التعيينات سيكون له أثر سلبي. ففي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ كان العدد الاجمالي للوظائف الشاغرة هو ٣٣ وظيفة معظمها في البرامج الفنية. ويصعب في الوقت الحاضر تقييم الأثر الفعلي للتجميد اذ ان مدته غير معروفة. ومع ذلك فإنه من الواضح ان أثر التجميد سيمتد الى ما هو اكثر من عناصر البرنامج المحددة في الفقرة ٧ اعلاه. وسيكون في استطاعة الامانة التنفيذية ان تقدم تقريرا عن آثار تدابير ضغط النفقات الى الدورة الرابعة عشرة للجنة في عام ١٩٨٧.

٩- ولقد طبقت الامانة التنفيذية، بالفعل، عددا من الاجراءات المتعلقة بتحقيق وفورات واجراء تعديلات داخل المنظمة، وذلك لمواجهة أثر تخفيض النفقات الادارية. ومن هذه الاجراءات الغاء تعديلات كان مقررا اجراؤها في المباني، والحد من الوثائق، وتقليل اللوازم واستخدام المرافق والاتصالات.

١٠- وبالنظر الى ارتفاع معدل الشواغر في الامانة التنفيذية فإنه من المحتمل ان يكون أثر الازمة المالية على اللجنة اكبر من أثرها على المنظمات الاخرى التي استكمل موظفوها بدرجة اكبر. ولذلك فإن الامانة التنفيذية تعتقد ان الاسكوا قد تتحمل نصيبا غير متكافىء من تدابير ضغط النفقات المقررة. غير ان الأمين العام تعهد بوضع نظام لتقليل عدم التوازن الذي سببه تجميد التعيينات في مختلف الادارات والمكاتب. وسوف يتضح بعد ان تظهر نتائج الدورة الاربعين المستأنفة للجمعية العامة ما اذا كان سيتم الابقاء على التدابير التي قررت او انها ستوسع.

١١- وتقترح الأمانة العامة انه بالنظر الى ان المنظمة تواجه مصاعب مالية خطيرة فان الوقت مناسب كي تعزز اللجنة الصندوق الطوعي الذي انشأته بموجب قرارها ٣٣ (د-٣). وكما هو مبين في الوثيقة E/ESCWA/13/9/Add.2 فإن رصيد حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة كان ٨٦٥ ٤٣٦ دولارا أمريكيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وقد تبين خلال الازمة المالية الحالية ان تحفظ الأمانة التنفيذية في استخدام أموال حساب المساهمات المالية منذ انشائه، كان مفيدا إذ انه مكّن الامانة التنفيذية من تمويل بعض الانشطة البرنامجية المقترح تأجيلها. الا أن رصيد الحساب لا يمكن، بأي حال من الاحوال، ان يعوض اجمالي الخفض في البرنامج؛ كما ان الامانة التنفيذية ليست عازمة، بالتأكيد، على استنفاد رصيد هذا الحساب في الوقت الحالي. ولذلك فقد ترى اللجنة ايلاء اهتمام أكبر لتعزيز حساب المساهمات المالية بالتعهد بتقديم تبرعات محددة او عامة كي يستمر تنفيذ البرامج التي قررتها. وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى ان آخر تبرع كبير تلقاه الحساب يرجع الى عام ١٩٨٣. والأمانة التنفيذية على استعداد، لتقديم مقترحات ببرامج ومشاريع محددة الى الاعضاء في هذا الشأن.

UNESCWA LIBRARY
20045949